

## اعلان

هوذة حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك الاردني

من المملكة العربية السعودية

يعلن ان حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك المعظم قد عاد الى عاصمة ملكه السعيد من سفرته الميمونة الى المملكة العربية السعودية مساء يوم الاربعاء الواقع في ١٩٦٢/٨/٢٩

١٩٦٢/٨/٢٩

رئيس الوزراء

وصلي التل



الجريدة الرسمية  
للمملكة الاردنية الهاشمية

عمان : السبت ٢ ربيع الثاني سنة ١٣٨٢ هـ الموافق ١ ايلول سنة ١٩٦٢ م . العدد ١٦٣٤

الفهرس

٩٣٨	قانون رقم ( ٣٠ ) لسنة ١٩٦٢	قانون تعويض موظفي مجلس الاعمار المسرحين الموقت
٩٣٩	قانون رقم ( ٣١ ) لسنة ١٩٦٢	قانون قناة الغور الشرقية الموقت
٩٤٩	قانون رقم ( ٣٢ ) لسنة ١٩٦٢	القانون الموقت المعدل لقانون تحويل الاراضي من نوع الميري الى ملك
٩٥٠	نظام رقم ( ٥٧ ) لسنة ١٩٦٢	نظام الارصفة في منطقة امانة العاصمة
٩٥٢	نظام رقم ( ٥٨ ) لسنة ١٩٦٢	نظام مؤسسة الاقراض الزراعي المعدل
٩٥٤	نظام رقم ( ٥٩ ) لسنة ١٩٦٢	نظام العلاوات الفنية وعلاوات الاختصاص لاطباء وصيادلة وزارة الصحة المعدل
٩٥٥	نظام رقم ( ٦٠ ) لسنة ١٩٦٢	نظام بلدية رام الله المعدل
٩٥٦	نظام رقم ( ٦١ ) لسنة ١٩٦٢	نظام تنظيم الوزارات وارتباط دوائر الحكومة بها المعدل
٩٥٧	أمر دفاع رقم ( ٢٣ ) لسنة ١٩٦٢	صادر عن رئيس الوزراء
٩٥٧	تصحیح خطأ	

هكذا من الأهل

## نموذج السيرة الذاتية للملكة المغربية الهاشمية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٢/٨/٤ نصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر بإصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت وإضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده .

قانون رقم (٣٠) لسنة ١٩٦٢

## قانون تعويض موظفي مجلس الاعمار المسرحين المؤقت

المادة ١ - يطلق على هذا القانون اسم ( قانون تعويض موظفي مجلس الاعمار المسرحين المؤقت لسنة ١٩٦٢ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - على الرغم مما جاء في اي قانون او نظام او قرار سابق لمجلس الوزراء او للديوان الخاص بشأن التعويض على موظفي مجلس الاعمار المسرحين تطبيق على الموظفين المذكورين الله اعد التالية : -

أ - الموظفون والمستخدمون الذين تم نفيهم او سيقولون من مجلس الاعمار الى اية وظيفة مصنفة او غير مصنفة في اية وزارة او دائرة او مؤسسة او سلطة او اية جهة رسمية اخرى لا يعتبرون مسرحين ولا يستحقون اي تعويض بموجب قانوني العمل رقم ١٧ لسنة ١٩٥٥ ورقم ٢١ لسنة ١٩٦٠ ولا بموجب نظام موظفي مجلس الاعمار رقم ٦٠ لسنة ١٩٦١ .

ب - الموظفون والمستخدمون الذين استقفي او يستقفي المجلس عن خدماتهم دون ان يقلوا الى اية جهة حسبما جاء في الفقرة السابقة تطبق عليهم الاحكام المتعلقة بالتعويض في القانونين والنظام المشار اليها في الفقرة السابقة . على ان يجري حساب التعويض الذي يستحقونه على اساس الرواتب التي كانوا يتقاضونها محسوما منها الزيادة التي نتجت عن اضافة (٢٥٪) كتعويض لهم باعتبار وظائفهم موقته وغير تابعة للتقاعد .

المادة ٣ - كل موظف او مستخدم في مجلس الاعمار صرف له تعويض على خلاف القواعد المبينة في المادة السابقة يعتبر مدينا للخرينة العامة بالمبلغ الذي استلمه زيادة عن المبلغ الذي يستحقه فيما او جرى حساب تعويضه بمقتضى احكام المادة الثانية من هذا القانون .

المادة ٤ - رئيس الوزراء ووزيرا المالية والعدلية مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٦٢/٨/٤

الحسين بن طلال

رئيس الوزراء  
وصلي التل

وزير المالية  
عزالدين المقي

وزير العدلية  
سنان خليف

## نموذج السيرة الذاتية للملكة المغربية الهاشمية

بمقتضى الفقرة ١ للمادة ٩٤ من الدستور وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٢/٨/١٨ نصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر بإصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت وإضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده .

قانون رقم (٣١) لسنة ١٩٦٢

## قانون قناة الغور الشرقية المؤقت

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون قناة الغور الشرقية لسنة ١٩٦٢ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للالفاظ والعبارات الواردة في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك :

١ - تعني لفظة ( السلطة ) سلطة قناة الغور الشرقية . وتعني لفظة ( المجلس ) مجلس سلطة قناة الغور الشرقية .

٢ - تعني عبارة ( منطقة المشروع ) منطقة مشروع قناة الغور الشرقية المبنية على الحارطة رقم ل م ١/١٨/١٨ المربوطة نسخة اصلية عنها بهذا القانون والتي تعتبر جزءاً منه واية منطقة اخرى يقرر مجلس الوزراء من آن لآخر بتسيب من السلطة انها داخلية ضمنها .

٣ - تعني عبارة ( الوحدة او الوحدة الزراعية ) قطعة ارض تروى من مياه مشروع قناة الغور الشرقية عينت السلطة حدودها كوحدة واحدة .

٤ - تعني لفظة ( الفرد ) اي شخص اردني بلغ سن الرشد وغير فاقد للاهلية القانونية .

٥ - تعني لفظة ( العائلة ) او ( العائلة المزارعة ) كافة افراد العائلة الذين يعالون مجتمعين تحت ادارة فرد واحد سواء اكانوا من اصوله ام فروعه وزوجاته وزوجات فروعه وخدمهم واقربائه واي شخص اخر يكون الفرد مسؤولاً شرعاً عن ادارة شؤونهم واعالته .

٦ - تعني لفظة ( المستأجر ) سلطة قناة الغور الشرقية وكذلك المزارع الممتن الذي توافق السلطة على ان يستأجر من آخرين وحدة او وحدات زراعية بموجب احكام هذا القانون .

٧ - تعني لفظة ( المؤجر ) الشخص او الاشخاص المسجلة باسمهم او باسمائهم بموجب احكام هذا القانون قطعة ارض او قطع اراض او حصص منها تقع ضمن منطقة المشروع واجسرت بموجب احكام هذا القانون .

٨ - تعني عبارة ( المستأجر الفرعي ) الشخص او الاشخاص الذين يستأجرون من المستأجر وحدة زراعية بموجب احكام هذا القانون .



٩ - تعني لفظة ( التصرف ) التصرف بالأرض أو بالماء أو بكليةما بموجب سند تسجيل . وتعني لفظة ( التصرف ) ما يلي :

أ - الشخص أو الأشخاص المسجلة باسمه أو باسمائهم الأرض أو الماء أو كلاهما بموجب سند تسجيل على أنه يحق للسلطة في حالة وجود أكثر من شخص يحملون بالاشتراك سند تسجيل أن تعتبرهم جميعاً أو أيًا منهم كما لو كانوا متصرفاً واحداً بالنسبة لغايات التخصيص المنصوص عنها في المادة ( ٨ ) من هذا القانون .

ب - مستأجر أو مستأجري أراضي الدولة بموجب عقد قانوني لا تقل مدته عن ثلاث سنوات إذا اقتضت السلطة بانه قام بأعمال انشائية نتج عنها زيادة ملحوظة في الانتاج السنوي للأرض المؤجرة .

ج - المزارع أو المزارعين الذين قاموا بغرس الاشجار في ارض الشخص أو الاشخاص المسجلة باسمه أو باسمائهم تلك الأرض بموجب سند تسجيل إذا اقتضت السلطة بانه الغرس قد تم بموافقة صاحب الأرض الخطية أو العرفية وفي هذه الحالة يحق للسلطة توكيلاً لمصلحة الانتاج ان تعتبر بان المزارع قد حل محل صاحب الأرض في الحصة التي خصصت بموجب الاتفاق للمزارع وفي حالة كون الغراس مملوكة بالاشتراك بين صاحب الأرض والمزارع فيعتبر الطرفان كما لو كانا متصرفاً واحداً .

وفي هاتين الحالتين تجري تسوية الحقوق بين صاحب سند التسجيل والمزارع بالطريقة التي تراها السلطة ملائمة ويكون قرارها بهذا الخصوص قطعياً .

د - المستأجر أو المستأجرين بموجب عقد قانوني تزيد مدته على خمس عشرة سنة متواملة وفي هذه الحالة يحل المستأجر محل صاحب الأرض بالنسبة للتخصيص وتجري تسوية الحقوق بين الطرفين بالطريقة التي تراها السلطة ملائمة ويكون قرارها بهذا الخصوص قطعياً .

١٠ - تعني عبارة ( تصنيف الأراضي ) التصنيف الرسمي للموصوف في المجلد الثالث من التقرير العام لمشروع البرموك ووادي الأردن لسنة ١٩٥٥ أو أي تصنيف لاحق تقره السلطة للأراضي المشمولة بالتصنيف المشار إليه أعلاه أو للأراضي التي تغيرت معاملها بعد ذلك التصنيف نتيجة لأعمال التخطيط الفنية التي قامت بها السلطة أو لاية عوامل أخرى .

١١ - تعني لفظة ( مزارع ) أي مزارع يمتن الزراعة لتأمين معيشته ويستغل أراضي الغير ضمن منطقة المشروع عن طريق الايجار أو المزارعة .

١٢ - تعني عبارة ( القانون الاصيل ) قانون قناة الغور الشرقية رقم ( ١٣ ) لسنة ١٩٦٠ .

المادة ٣ - أ - تؤسس سلطة مرتبطة برئيس الوزراء تسمى سلطة قناة الغور الشرقية تكون مهمتها تخطيط مشروع قناة الغور الشرقية وانشاؤه وإدارته وصيائه والقيام بكافة الاعمال المتعلقة به وتسوية الخلافات التي تنشأ من جراء استعمال مياه نهر البرموك ومياه الاودية التي تنحدر على منطقة المشروع والينابيع التي يقع فيها والتي قد تستعمل في تنفيذ المشروع ، والقيام باستصلاح الأراضي واروائها وتقسيمها إلى وحدات زراعية وتطوير الزراعة وتحديد النمط الزراعي وتصنيع المحاصيل وتسويقها ووضع

البرامج الاجتماعية والاقتصادية التي ترمي إلى تطوير المجتمع في منطقة المشروع من كافة النواحي الفنية والاقتصادية والاجتماعية وغير ذلك من الاعمال الأخرى التي تراها السلطة ضرورية لتحقيق هذه الغايات .

ب - تحقيقاً للغايات المنصوص عنها في الفقرة ( أ ) من هذه المادة يؤلف مجلس للسلطة من مدير عام السلطة رئيساً ومن عضوين آخرين وبعد أتمام جميع الاعمال الانشائية للمشروع يضاف لمجلس السلطة عضوان آخران من المتصرفين المتهنيين في منطقة المشروع ويعين مدير عام السلطة وعضاء المجلس بقرار من مجلس الوزراء مقترن بموافقة جلالة الملك ولا يجوز تعيين أي من موظفي السلطة أو مستخدميها عضواً دائماً في المجلس .

ج - يجتمع مجلس السلطة برئاسة مدير عام السلطة ويعتبر الاجتاع قانونياً إذا حضره اثنان من هيئة المجلس عندما تكون الهيئة مؤلفة من ثلاثة أعضاء أو حضره ثلاثة عندما تكون مؤلفة من خمسة أعضاء وتكون قرارات المجلس بالاجماع أو بالأكثرية وفي حالة تعادل الاصوات يكون للرئيس صوت مرجح .

ويجوز للمجلس ان ينتدب أيًا من موظفي السلطة أو المؤسسات الحكومية الأخرى ليحل محل من يتغيب من أعضائه تفويضاً مؤقتاً عن حضور اجتماعات المجلس . اما في حالة غياب المدير العام فيحل نائب المدير العام محله في اجتماعات المجلس .

د - تشمل صلاحيات مجلس السلطة وضع مشروع الموازنة السنوية للسلطة والانظمة المنبثقة عن قانون السلطة وعرض الموازنة والانظمة على السلطات المختصة لأقرارها ، وتشمل ايضاً وضع السياسة العامة للمشروع ضمن السياسة العامة للدولة والاشراف العام على تنفيذها واقرار اية اتفاقات متعلقة به واية تعديلات قد تطرأ عليها ومعالجة كافة التواحي الفنية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بالمشروع .

ويعتبر المدير العام رئيساً لمجلس السلطة وأعلى مرجع فيها ويكون مسؤولاً عن ادارة السلطة وتنظيم جهازها واعداد مسودة موازنتها وتصريف كافة شؤونها الادارية والفنية والمالية وهو الذي يحدد صلاحيات موظفي السلطة والخبراء فيها وعليه ان يتقيد بقرارات المجلس في كافة الامور الداخلة ضمن اختصاصه وعلى المدير العام في جميع الحالات المشتملة على وضع السياسة العامة او اعادة النظر فيها ان يحصل على موافقة مسبقة من المجلس .

ويحق للمدير العام ان يفوض أيًا من صلاحياته المنصوص عليها في هذا القانون لأي من موظفي السلطة غير ان هذا التفويض لا يعفي المدير العام من مسؤوليته العامة في ادارة السلطة بشكل فعال .

ويعين مجلس الوزراء بتنسيب من المدير العام نائباً له تناط به الصلاحيات والواجبات والمسؤوليات التي يوكلاها اليه المدير العام ويشترط في نائب المدير العام ان يكون ذا خبرة في النواحي الفنية والادارية المتعلقة بمشاريع الري او الزراعة .

المادة ٤ - أ - تعتبر السلطة شخصاً معنوياً لها ان تقاضي وان تقاضى بهذه الصفة ولها ان تنيب عنها في جميع الاجراءات القضائية المتعلقة بها احد موظفي النيابة العامة أو أي شخص آخر تعينه لهذا الغرض .

كل من الأهل

ب - ومن اجل القيام باعمالها المبينة في هذا القانون وفي الانظمة والتعليمات التي تصدر بمقتضاه تعتبر السلطة هيئة مستقلة تتعاون مع الوزارات والدوائر المختصة تعاوناً تاماً لتحقيق اغراض المشروع .

المادة ٥ - يكون للسلطة جهازها الخاص من الموظفين والمستخدمين على ان يجري اختيارهم وتعيينهم وانهاء خدماتهم وعزلهم وتحديد رواتبهم وتعيين واجباتهم وحقوقهم وسائر الامور المتعلقة بهم بموجب نظام خاص تضع مشروعه السلطة ويصدر بقرار من مجلس الوزراء مقترن بالارادة الملكية .

المادة ٦ - أ - للسلطة ضمن حدود امكانياتها المالية ان تقوم بانشاء وبناء مشروع قناة الفسور الشرقية وجهاز التوزيع وانشاء الاقنية الفرعية لضبط المياه وتصريفها وغيرها من الاعمال التي لها علاقة بهذا المشروع ولها ان تضع ( او ان تكلف من يضع ) مواصفات هذا المشروع او أي جزء منه وطرح المناقصات واتعاقد مع اية شركة او فرد لبناء هذا المشروع او أي جزء منه وللسلطة ايضاً صلاحية القيام بعمليات انشاء وصيانة وتحديد اقنية الري الرئيسية للاودية الجانبية المنحدرة الى منطقة المشروع على ان تقرن قرارات السلطة باحالة العطاءات والتعاقد بموافقة رئيس الوزراء .

ب - تقوم السلطة بتعيين الحد الاعلى لكمية المياه المخصصة لكل وحدة زراعية سنوياً بالنسبة لكمية المياه المتوافرة وبحرقية المياه وتوزيعها وتوزيعها ضمن منطقة المشروع وبالتوقف عن توريد المياه للوحدات الزراعية أو باسترداد هذه الوحدات أو الاستيلاء عليها وفقاً للانظمة الموضوعة لهذه الغاية .

المادة ٧ - أ - تقوم السلطة بتعيين حدود الوحدات الزراعية وتثبيتها على خرائط منطقة المشروع بالمقاييس الملائمة مراعية في ذلك الاعتبارات الفنية والاقتصادية لشبكة الري الجانبية وشبكة التوزيع ولا يجوز تغيير حدود هذه الوحدات الا بموافقة السلطة .

ب - لا يباع او يؤجر للعائلة الواحدة او الفرد الواحد اكثر من وحدة زراعية واحدة .

المادة ٨ - أ - عند تعيين مساحة الوحدات الزراعية المروية واشكالها يجب ان يكون الحد الأدنى لمساحة الوحدة الواحدة ( ٣٠ ) دونماً تقريباً من الصنف الاول او الثاني و ( ٥٠ ) دونماً تقريباً من الصنف الثالث ويكون الحد الاعلى لمساحة الوحدة الواحدة ( ٢٠٠ ) دونم تحت الري ولا يجوز بأي حال من الاحوال تجزئة اية وحدة زراعية أو افرازها الى قطع متعددة تقل مساحة أي منها عن الحد الأدنى المعين في هذه الفقرة .

ب - اذا كان للمتصرف اراض في منطقة المشروع تبلغ مساحتها ثلاثين دونماً أو اكثر فعلى السلطة ان تخصص له اراض في منطقة المشروع بحسب النسب التالية مع اعتبار المتصرف اذا كان ذلك ممكناً احق من غيره بالوحدة التي يقع فيها من ارضه ما لا يقل عن ( ٢٠ ٪ ) من مساحة الوحدة الجديدة .

عدد الدونمات القابلة للري والجاري التصرف بها قبل المشروع	عدد الدونمات المروية الواجب تخصيصها للتصرف
٣٠ - ٥٠	تخصص المساحة كاملة
٥١ - ١٠٠	تخصص مساحة قدرها ( ٥٠ ) دونماً زائداً ( ٢٥ ٪ ) من المساحة الزائدة عن ( ٥٠ ) دونماً .
١٠١ - ٥٠٠	تخصص مساحة قدرها ( ٦٢ ) دونماً زائداً ( ١٧ ٪ ) من المساحة الزائدة عن ( ١٠٠ ) دونم .
٥٠١ - ١٠٠٠	تخصص مساحة قدرها ( ١٣٠ ) دونماً زائداً ( ١٢ ٪ ) من المساحة الزائدة عن ( ٥٠٠ ) دونم .
١٠٠١ - فما فوق	تخصص مساحة قدرها ( ٢٠٠ ) دونم .

ويتحقق للسلطة بموافقة مجلس الوزراء ان لا تنفذ باحكام هذه المادة بالنسبة للاراضي المشجرة كلياً أو جزئياً من حيث المساحات الواجب تخصيصها للمتصرف أو المتصرفين حسبما تقتضيه مصلحة المشروع . تسري احكام هذه المادة على التخصيصات التي تمت بموجب القانون الاصلي اذا زادت تخصيصات المتصرف الواحد عن مائتي دونم وكانت هذه الزيادة لا تتعارض مع التقسيم الفني للوحدات المخصصة

ج - اذا كان المتصرف يتصرف بأقل من ( ٣٠ ) دونماً فعلى السلطة ان تبيع او تؤجر المتصرف ارضاً اضافية بحيث لا تقل مساحة الوحدة المخصصة له عن ( ٣٠ ) دونماً تقريباً اذا كانت من الصنف الاول ، والثاني وعن ( ٥٠ ) دونماً تقريباً من الصنف الثالث وذلك في حدود الامكان .

د - يجب ان تكون مساحة الوحدة الواحدة التي تباعها السلطة او تؤجرها للفرد او العائلة الواحدة .

١ - ٣٠ دونماً تقريباً من اراضي الصنف الاول او الثاني .

٢ - ٥٠ دونماً تقريباً من اراضي الصنف الثالث .

وفي حالة اختلاف اصناف الاراضي في وحدة واحدة يعتبر الدونم الواحد من الصنفين الاول والثاني معادلاً لدونم وسبعة اعشار الدونم من الصنف الثالث .

هـ - من اجل تنظيم الوحدات الزراعية بحيث تتوافق مع الشبكة الجانبية وشبكة التوزيع تفادياً لاحداث وحدات صغيرة غير متناسقة الشكل وفي الحالات المستعصية من الناحية الفنية يحق للمدير العام بموافقة مجلس السلطة في كل حالة ان لا يتقيد بالمساحة المقررة .

و - عند وفاة المتصرف أو المستأجر الفرعي تنتقل حقوقه في الوحدة الزراعية الى ورثته على ان لا تقل الوحدة الزراعية عن الحد الأدنى المنصوص عليه بموجب احكام هذا القانون

ز - اذا لم يتقدم المتصرف خلال المدة المحددة بطلب تخصيص وحدات زراعية له فيحق للسلطة عدم التقيد باحكام المادة ( ٨ ) فقرة ب ( ولما ان تتخذ ما تراه مناسباً من الاجراءات من حيث التخصيص أو غيره ويعتبر ما اتخذ وما سيتخذ من قرارات السلطة في جميع الحالات المنصوص عنها في المادة الثامنة من القانون الاصلي قطعية .

هكذا من المأهول



المادة ٩ - للسلطة وحدها حق الاستيلاء والحيازة الفورية على الاراضي او حصص الماء أو كليهما الواقعة ضمن منطقة المشروع او خارجها اذا اقتضت الضرورة ذلك لأغراض المشروع واية حقوق انتفاع اخرى تتعلق بالأرض او الماء اما بطريق الاستيلاء المطلق مقابل التعويض او الايجار للمدة التي تراها مناسبة ولها حق تحديد الايجار لاية مدة او مدد اخرى قد تراها السلطة ضرورية وتنفيذاً لهذا الغرض يتبع الترتيب الآتي في تقدير قيم او بدلات ايجار الاراضي التي يقرر الاستيلاء عليها .

أ - يجري تقدير قيم الاراضي او حصص الماء او كليهما او اية حقوق انتفاع بهما او تقدير بدلات الايجار من قبل لجنة تسمى لجنة تقدير الاراضي قوامها قاض ينتدبه المجلس القضائي لا تقل درجته عن درجة رئيس محكمة بداية رئيساً وعضوية اثنين آخرين يعينهما مجلس الوزراء بتنسيب من السلطة.

ب - على هذه اللجنة ان تجري الكشف على الاراضي او حصص الماء المستولى عليها وتقدر قيمتها ولهذه اللجنة ان تستأنس برأي الهيئة الاختيارية او رأي اي فرد كان للوصول الى مقدار قيم الاراضي بقطع النظر عن اي ارتفاع في اسعار الاراضي نتج عن انشاء مشروع قناة الغور الشرقية وان تصدر بعد ذلك قرارات التقدير بالايجاع او بالاكثرية .

ج - على رئيس لجنة التقدير ان يعلن قرارات اللجنة بالتقدير لمدة خمسة عشر يوماً في محل بارز في القرية التي تقع فيها الاراضي والمياه المستولى عليها وتسلم نسخة عنها للمدير العام واخرى لختصار القرية ويحق للسلطة ولكل متصرف ان يعترض على قرار اللجنة بالتقدير خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ انتهاء مدة الاعلان واذا انقضت تلك المدة ولم يقدم اعتراض على التقدير يعتبر التقدير قطعياً . وتحال الى السلطة جميع الحالات التي تؤدي الى اختلاف القيم التقديرية للاشجار والمزروعات الموسمية والايئية في الفترة الواقعة بعد التقدير الاول ووقت تسليم الوحدات الى المالكين الجدد ، وعلى السلطة ان تشكل لجنة او بلانا خاصة لهذه الغاية وتعتبر قرارات السلطة بصدها ملزمة لجميع المعنيين .

د - يقدم الاعتراض على التقدير للمدير العام او من ينوبه لتوديعه لجنة استئنافية قوامها قاض ينتدبه المجلس القضائي لا تقل درجته عن درجة عضو محكمة الاستئناف رئيساً واثنين آخرين يعينهما مجلس الوزراء بناء على تنسيب من السلطة .

هـ - للجنة الاستئنافية في حالات الاعتراض المختلفة اذا رأت ذلك مناسباً ان تذهب الى موقع الاراضي او حصص الماء المعترض على تقديرها وان تجري الكشف عليها ولها ان تستأنس برأي من يرى فائدة من خبرته وان تدقق اية وثائق او مستندات من اجل الوصول الى القيم الحقيقية للاراضي او حصص الماء او الحقوق الاخرى شرط ان لا تؤخذ بعين الاعتبار اي ارتفاع في الاسعار نتج عن المشروع وان تصدر القرار اللازم ويكون قرارها قطعياً سواء صدر بالاكثرية او بالايجاع .

و - يجب على المعارض عند تقديمه استدعاء الاعتراض ان يودع لدى محاسب مالية القضاء مبلغ خمسة دنانير اردنية كامانة عن كل قطعة معترض على تقديرها فاذا رد اعتراضه يعتبر مبلغ التأمين ايراداً لحساب السلطة اما اذا ظهر انه حق في الاعتراض فيرد مبلغ التأمين لدافعه ويكون عدم دفع التأمين موجباً لرد الاعتراض .

ز - تعتبر القيم المقدرة للاراضي او حصص الماء او الحقوق الاخرى المستولى عليها قبا رأسمالية ثابتة في المشروع وتسجل هذه القيم لدى السلطة في سجلات خاصة وتعتبر مازمة لكافة الاشخاص .

ح - على مدير الاراضي والمساحة حال استلامه اشعاراً من السلطة ان يقوم باعداد خرائط كادسترافية لمنطقة المشروع مبيناً عليها حدود الوحدات والاقتية الرئيسية وشبكات التوزيع وكافة المرافق العامة والخاصة حسبما عينتها السلطة وبالغاء كافة قيود التسجيل السابقة وان يصدر سندات تسجيل جديدة باسماء اصحاب الاراضي السابقين المخصصة لهم وحدات ضمن منطقة المشروع معفاة من الرسوم والطوابع واصدار سندات تسجيل معفاة من الرسوم والطوابع باسم سلطة قناة الغور الشرقية بوحدات الاراضي الباقية التي تم الاستيلاء عليها بالاستناد لاحكام هذا القانون . وتعفى سلطة قناة الغور الشرقية من جميع رسوم معاملات تسجيل الاراضي المبينة في الجلسول الملحق بقانون رسوم تسجيل الاراضي رقم ( ٢٦ ) لسنة ١٩٥٨ او اي تعديل لاحق له وكذلك تعفى من رسوم طوابع الواردات التي تلصق على هذه المعاملات .

ط - للسلطة حق شراء اية ارض من المتصرف الذي يرغب في بيع حقوق تصرفه في الوحدة كلياً ويشترط في ذلك ان لا يزيد بدل الشراء الذي تدفعه السلطة على القيمة المقدرة لها من قبل لجنة التقدير مضافاً اليها قيمة التحسينات التي احدثت عليها بمجهوده الخاص بعد تخصيصها له واذا لم تشر السلطة الوحدة الزراعية للمتصرف بيع وحدته الزراعية بموافقة السلطة الى اي مزراع من لا يملكون وحدات زراعية في تلك المنطقة ضمن احكام هذا القانون ويكون قرار السلطة في حالة الرفض عرضه للعلن امام محكمة العدل العليا .

ي - يجوز للمتصرفين المسجلة باسمائهم وحدات زراعية بالاستناد لاحكام هذا القانون ان يؤجروا للسلطة اذا رغبت في ذلك الوحدات التي لا يرغبون في استغلالها لفترة لا تزيد عن ( ٣٣ ) سنة قابلة للتجديد بطلب من السلطة لاية مدة او مدد اخرى تراها السلطة مناسبة ) ببدل ايجار يتفق عليه بين السلطة والمتصرف . وعلى المؤجر ان يتحمل اثمان المياه فاذا لم تستأجر السلطة فللمتصرف بموافقة السلطة تأجير الوحدة الزراعية لاي مزراع آخر ويكون قرار السلطة في حالة الرفض عرضه للعلن به امام محكمة العدل العليا وكذلك المؤجر ان يبيع الأرض للمؤجرة للسلطة الى السلطة في اي وقت خلال مدة الايجار اذا رغبت السلطة في ذلك بثمن يتفق عليه .

ك - كافة الديون والضرائب والرسوم والاموال الاميرية ونفقات مشاريع الري الصغيرة للاودية الجانية التي قامت بها الحكومة وغيرها من الديون المستحقة على اية ارض تقع ضمن منطقة المشروع قبل العمل بهذا القانون او بعده تنزل من القيمة الرأسمالية لاراضي المتصرف والمدن وتسدد من السلطة الى الدائن على اقساط في مدة لا تتجاوز عشر سنين بفائدة ( ٤ ٪ ) واذا زادت قيمة الدين عن القيمة الرأسمالية فللدائن ملاحقة المدين بالزيادة .

المادة ١٠ - أ - على السلطة ان تعين لجنة تسمى ( لجنة انتقاء المزارعين ) تتألف من احد موظفي السلطة رئيساً ومن عضوين آخرين احدهما من المزارعين ذوي الخبرة في منطقة المشروع وتنتوي هذه اللجنة اختيار مزارعين في الوحدات الزراعية حسبما حددت في الفقرة ( د ) من المادة ( ٨ ) من هذا القانون وتكون قرارات هذه اللجنة بالايجاع او بالاكثرية ويحق للسلطة تعديل قرارات هذه اللجنة وذلك

كل من اذعن

مع مراعاة أحكام المادة الثامنة عشرة (د) ويكون قرار السلطة هذا قطعياً . كما يحق للسلطة في حالة ظهور خطأ في تخصيص الوحدات او اذا تطلبت المصلحة العامة ان تعيد النظر في تخصيص و / او تستبدله او تعدل فيه على ان يقرن قرار السلطة بموافقة مجلس الوزراء .

ب - على لجنة انتقاء المزارعين مساعدة المتصرفين في اختيار الوحدات التي يجوز للسلطة ان تخصصها لهم بموجب هذا القانون واذا لم يتم الاختيار في خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تبليغ المتصرف اشعاراً من السلطة باستعدادها لتخصيص الوحدات له فيجوز للجنة ان تخصص له الوحدات التي تراها ملائمة او تحتج عن تخصيص اراضي او اي منها وفقاً لاحكام المادة (٩) من هذا القانون ويكون قرار اللجنة قطعياً وملزماً لجميع المعنيين اذا اقرن بموافقة السلطة ولا يجوز للمتصرف بيع وحداته الى أي شخص اخر الا بموافقة السلطة .

ج - اذا ثبت للسلطة ان احد المتصرفين افرغ لاسم زوجته واولاده الذين لا تنطبق عليهم احكام الفقرة (٤) من المادة (٢) من هذا القانون قبل مضي ستة اشهر من تاريخ ١٩٥٩/٣/١ للسلطة ان تعتبر الزوجة والاولاد هم افراد كبير العائلة ويعتبر مجموع مساحة الاراضي التي يتصرفون بها مجتمعين كأنها يتصرف كبير العائلة ويخصص لهم مجتمعين وحدة او وحدتان بالقدر المسموح به في هذا القانون باعتبارهم عائلة مزارعة واحدة تنطبق عليهم الفقرة (٥) من المادة (٢) من هذا القانون . اذا اتصلت ارض ضمن منطقة المشروع الى افراد عن طريق الارث ولا تزال يتصرفهم مشاعة فتقسم فيما بينهم بحسب حقوقهم فيها . وتطبق بعد ذلك على كل منهم احكام هذا القانون من حيث التخصيص كما لو كان كل منهم متصرفاً واحداً

د - تحسم قيمة الوحدة الزراعية المخصصة للمتصرف من قيمة اراضيه الرأسمالية المسجلة في سجلات السلطة وفقاً لاحكام الفقرة (٢) من المادة (٩) من هذا القانون . اذا زادت قيمة الوحدة الزراعية المخصصة للمتصرف عن قيمة اراضيه الرأسمالية فعليه ان يدفع للسلطة مبلغ الزيادة اما دفعة واحدة او على دفعات لا تزيد عن عشرة اقساط سنوية وذلك حسبما تقره السلطة مع فائدة (٤٪) سنوياً على الرصيد غير المدفوع .

هـ - على السلطة ان تدفع للمتصرف المبلغ المتبقي له من قيمة اراضيه الرأسمالية بعد تنزيل قيمة الوحدة المخصصة له اما دفعة واحدة او على دفعات لا تزيد على عشرة اقساط مع فائدة (٤٪) سنوياً على الرصيد غير المدفوع .

و - على لجنة انتقاء المزارعين ان تختار العائلة المزارعة للاستقرار في الاراضي القابلة للري ضمن منطقة المشروع على ان تتم الاولوية في الاختيار على الوجه الآتي :-

- |                   |   |
|-------------------|---|
| في الدرجة الاولى  | الى المتصرفين الذين يستولون اراضيهم بالذات ضمن منطقة المشروع                        |
| في الدرجة الثانية | الى المزارعين الممتنئين الذين يقيمون في منطقة المشروع .                             |
| في الدرجة الثالثة | الى المزارعين الممتنئين من سكان القضاء .  |
| في الدرجة الرابعة | الى المزارعين الممتنئين من سكان الاقضية الاخرى .                                    |
| في الدرجة الخامسة | الى المتصرفين الذين يستولون اراضيهم عن طريق التأجير او المزارعة ضمن منطقة المشروع . |

ز - للسلطة ان تؤجر الوحدات المسجلة بأسمها او الوحدات المستأجرة لأسمها الى المستأجرين الفرعيين لمدة لا تزيد على (٣٣) سنة قابلة للتجديد ولما حق فسخ عقد الايجار اذا ظهر لها ان المستأجر الفرعي لم يقوم باستغلال الوحدة المؤجرة اليه على الوجه المرضي .

ح - بالرغم مما جاء في اي قانون او نظام آخر لا يجوز تنظيم عقود ايجار الوحدات الزراعية ضمن منطقة المشروع أو تصديقها الا من قبل السلطة وكل عقد ينظم خلافًا للملك يعتبر باطلاً .

المادة ١١ - ١ - للسلطة ان تضع الترتيبات المتعلقة بكيفية استرداد الوحدات الزراعية وتأجيرها وبيعها وتعيين مدة تحسين تلك الوحدات واستصلاحها واساليب صيانتها والاسباب الموجبة لالغاء عقود الايجار وكيفية منح القروض واستردادها ومواعيد دفع الاقساط الناتجة عن جميع الوحدات الزراعية وفقاً للانظمة التي توضع لهذه الغاية .

ب - المتصرفون والمستأجرون الفرعيون مكلفون بدفع الضرائب المتحققة عن الوحدات الزراعية بموجب القوانين النافذة المعمول .

المادة ١٢ - ٢ - للسلطة ان تسترد جميع او بعض النفقات الانشائية والفنية والادارية التي تنفق على هذا المشروع من المتصرفين على اساس عدد دونمات واحداً منهم الزراعية وبحسب الانظمة التي تنسبها السلطة ويقررها مجلس الوزراء لهذه الغاية .

ب - تقدر السلطة مقدار نفقات صيانة المشروع وادارته والنفقات الفنية والادارية السنوية وتسترد من المتصرفين والمستأجرين الفرعيين على اساس تعيين ثمن المتر المكعب من الماء المورد للاراضي والذي يعين من حين لآخر حسب الانظمة التي تنسبها السلطة ويقررها مجلس الوزراء لهذه الغاية .

ج - للسلطة ان تقوم بالدراسات الفنية والاقتصادية لتحسين موارد المياه وحالة التربة في منطقة المشروع وخارجها ولها حق اعادة تصنيف الاراضي اذا اتضح لها ان ذلك ضروري على ان تسترد نفقات هذه الدراسات وفقاً لاحكام الفقرة (١) من هذه المادة .

المادة ١٣ - على السلطة بالتعاون مع الوزارات والدوائر ذات الاختصاص كل ضمن حدود امكانياته ومسؤولياته واختصاصاته ، توجيه المزارعين في منطقة المشروع ومساعدتهم في كافة الامور الفنية والاقتصادية والاجتماعية والمالية والصحية . وللسلطة ان تقوم ضمن حدود امكانياتها باية اعمال مباشرة تتعلق بالقروض الزراعية وانشاء الجمعيات التعاونية وتنظيم قضايا التسويق والارشاد الزراعي وحفظ التربة وانشاء المزارع النموذجية وتحمين وسائل الفلاحة وغير ذلك مما له علاقة برفع المستوى الزراعي والاقتصادي والاجتماعي في منطقة المشروع .

المادة ١٤ - للسلطة بموافقة مجلس الوزراء تعيين مقدار المكافآت الواجب منحها الى رؤساء واعضاء اللجان المصنوع عنها في هذا القانون مراعية في ذلك الجهد الذي يبذلونها والاعمال التي ينجزونها .

المادة ١٥ - للسلطة كافة الصلاحيات والواجبات والاعمال الواردة في قانون مراقبة المياه رقم (٣١) لسنة ١٩٥٣ وتعديلاته الى المدى الذي لا تتعارض فيه تلك الصلاحيات والواجبات والاعمال مع احكام هذا القانون .

كل من المأهول



المادة ١٦ - على السلطة ان تقدم الى مجلس الوزراء في نهاية كل سنة مالية ما يلي -

أ - موازنة للمصروفات المقدرة اتفاقها على مشروع قناة الغور الشرقية لتصديقها

ب - تقرير عن اعمال السلطة يتضمن بصورة خاصة مدى تقدم العمل ونفقاته

ج - تقريراً بنتائج فحص حسابات السنة المالية السابقة بواسطة ديوان المحاسبة او هيئة من فاحصي الحسابات القانونيين يوافق مجلس الوزراء على تعيينها لهذه الغاية .

المادة ١٧ - تنظم السلطة موازنة وارداتها ونفقاتها العادية وغير العادية سنوياً وتعرضها على مجلس الوزراء للمصادقة عليها قبل شهرين على الاقل من بداية كل سنة مالية .

المادة ١٨ - لمجلس الوزراء بموافقة جلالة الملك ان يضع الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون بما في ذلك النظام المالي ونظام اللوازم .

المادة ١٩ - لا تسرى احكام اي قانون او اي تشريع اخر على منطقة المشروع اذا تعارضت تلك الاحكام مع احكام هذا القانون .

المادة ٢٠ - يلغى قانون قناة الغور الشرقي رقم (١٣) لسنة ١٩٦٠ على ان تعتبر كافة الاجراءات والاعمال التي قامت بها السلطة او اللجان المنصوص عنها فيها اجراءات واعمال صحيحة وملمزة للكافة اذا كانت تلك الاجراءات والاعمال متفقة مع احكام القانون الاصلي او مع احكام هذا القانون .

المادة ٢١ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .  
١٩٦٢ / ٨ / ١٨

### أخمين بطلال

وزير المالية	وزير المواصلات	وزير التربية والتعليم	رئيس الوزراء ووزير الدفاع
عز الدين المفتي	داود ابو غزالة	وقاضي القضاة ابراهيم القطان	وزير الخارجية بالوكالة وصفي التل

وزير الداخلية	وزير العدلية	وزير الاقتصاد الوطني	وزير الاشغال العامة
كمال الدجاني	حنان خلف	عبد الوهاب الحجابي	.....

وزير الزراعة والايشاء والتعمير	وزير الشؤون الاجتماعية ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	وزير الصحة
قاسم الريماوي	خليل السالم	صبيحي امين عمرو

### نحمد الله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولاه

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٤ / ٨ / ١٩٦٢

نصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر باصداره ووضعه موضع التنفيذ المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده.

قانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٢

## القانون المؤقت المعدل لقانون تحويل الاراضي

من نوع الميري الى ملك

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت ( القانون المعدل لقانون تحويل الاراضي من نوع الميري الى ملك لسنة ١٩٦٢ )  
ويقرأ مع القانون رقم (٤١) لسنة ١٩٥٣ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به بعد مرور شهر على نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٤) من القانون الاصلي باعتبار ما جاء فيها فقره ١ - وازادة الفقرة التالية اليها : -

٢ - أ - بالرغم مما ورد في الفقرة الاولى من هذه المادة لا تطبق احكام الفريضة الشرعية على اصحاب حق الانتقال والتصرف في الاراضي الاميرية التي لم تتم تسويتها المسجلة منها وغير المسجلة اذا حصلت الوفاة قبل العمل بالقانون الاصلي بل توزع حسب المسألة القانونية وتسجل باسماء اصحاب الحق فيها باعتبارها ملكاً . ويستثنى من ذلك اية ارض اميرية لم تتم تسويتها وتم تسجيلها بحسب الفريضة الشرعية باسماء اصحاب حق الانتقال بعد العمل بالقانون المذكور .  
ب - كل ارض اميرية سواء كانت مسجلة ام غير مسجلة ولم تتم تسويتها تنتقل الى الورثة او المتصرفين بها على اساس التقسيم الشرعي اذا حصلت الوفاة بعد العمل بالقانون المذكور .

١٥ / ٨ / ١٩٦٢

### أخمين بطلال

وزير الاقتصاد الوطني	وزير المالية	رئيس الوزراء
عبد الوهاب الحجابي	عز الدين المفتي	وصفي التل

## نموذج المصنف للملك للملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥

ونناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٢/٨/٤

بامر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم (٥٧) لسنة ١٩٦٢

## نظام الارصقة في منطقة امانة العاصمة

صادر بمقتضى المادة ٤١ من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥

المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام الارصقة في منطقة امانة العاصمة لسنة ١٩٦٢ ) ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - ابقاء للغاية المقصودة من هذا النظام : -

أ - تعني كلمة ( الرصيف ) ذلك الجزء من الطريق الذي يقع بين حد الشارع المعد لسيير السيارات والعربات او مرور الاهلين وبين الملك الذي يحاذيه .

ب - وتعني كلمة ( الشارع ) كل طريق او ميدان او ممر او درب للجمهور حق استعماله والمرور فيه .

المادة ٣ - عند فتح شارع او طريق ضمن منطقة امانة العاصمة يعتبر صاحب الملك غير المنقول الذي ملكه يحاذي ذلك الشارع او تلك الطريق مكلفاً لأول مرة بانشاء الرصيف المحاذي للملك بطول واجهة ذلك الملك، وبناء الاطارييف التي تفصله عن الشارع وتعبيد هذا الرصيف وتزفيتة على نفقته الخاصة .

المادة ٤ - يعين امين العاصمة بقرار منه عرض الرصيف واقيسته واشكاله ونوع الاطارييف وشكلها والمواد التي يمكن ان يعبد منها ذلك الرصيف .

المادة ٥ - يجوز لامين العاصمة ان يكلف اصحاب الاملاك المحاذية للشوارع العامة بموجب اعلان ينشر في احدى الصحف المحلية كاشعار للمالكين بان يقوم كل منهم بعمل رصيف امام ملكه وعلى نفقته الخاصة وباي عمل من الاجمال المشار اليها في المادة (٣) وحسب المواصفات التي يراها بمقتضى المادة (٤) وذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ نشر الاعلان في احدى الجرائد المحلية .

المادة ٦ - اذا لم يقوم صاحب الملك بالعمل الذي كلف به خلال المدة المذكورة فلأمين العاصمة ان يقوم بتلك الاعمال على نفقة ذلك المالك وتبصيل النفقات منه بالطرق القانونية .

المادة ٧ - اذا قام صاحب الملك بالعمل خلافاً للمواصفات المقررة فلامين العاصمة ان ينذر المالك باصلاح تلك المواصفات خلال ١٥ يوماً واذا لم يقوم بذلك تقوم بها امانة العاصمة على نفقة ذلك المالك .

المادة ٨ - تحصل النفقات المشار اليها في المادتين السالفتين بالطريقة التي تحصل فيها رسوم البلدية .

المادة ٩ - كل من يخالف احكام المادتين ٦ و ٧ من هذا النظام يعاقب من قبل قاضي محكمة الامانة بغرامة لا تقل عن ثلاثة دنانير ولا تزيد على خمسة عشر ديناراً .

المادة ١٠ - تعتبر النفقات التي تحققت قبل العمل بالقانون المؤقت رقم ٣٦ لسنة ١٩٦١ المعدل لقانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥ بأنها قد تحققت بمقتضاه .

المادة ١١ - يلغى نظام الارصقة رقم (٦) لسنة ١٩٥٦ .

١٩٦٢/٨/٤

## امين بطلال

وزير المواصلات  
داود ابو غزالة

وزير التربية والتعليم  
وقاضي القضاة  
ابراهيم القطان

رئيس الوزراء ووزير الدفاع  
وزير الخارجية والاشغال العامة بالوكالة  
وصفي التل

وزير المدنية ووزير الانشاء  
والتعمير بالوكالة  
حنا خلف

وزير الاقتصاد الوطني  
وزير الزراعة بالوكالة  
عبد الوهاب المجالي

وزير المالية  
عز الدين المقي

وزير الشؤون الاجتماعية  
ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء  
خليل السالم

وزير الصحة  
صباحي امين عمرو

وزير الداخلية  
كمال الدجاني





## نموذج السيرة الذاتية للمدعي

بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٥ / ٨ / ١٩٦٢  
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٥٩) لسنة ١٩٦٢

## نظام العلاوات الفنية وعلاوات الاختصاص

لأطباء وصيادلة وزارة الصحة المعدل

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام العلاوات الفنية وعلاوات الاختصاص لأطباء وصيادلة وزارة الصحة المعدل لسنة ١٩٦٢) ويقرأ مع النظام رقم (٤١) لسنة ١٩٦٢ المشار إليه فيما يلي بالنظام الأصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٩) من النظام الأصلي بحذف عبارة - (علاوات الاختصاص) الواردة فيها .

١٥ / ٨ / ١٩٦٢

### أحمد بن طلال

وزير المالية	وزير المواصلات	وزير التربية والتعليم	رئيس الوزراء ووزير الدفاع
عز الدين المفتي	داود ابو غزالة	قاضي القضاة	وزير الخارجية والاشغال العامة بالوكالة وصفي التل
وزير الداخلية	وزير العدل	وزير الاقتصاد الوطني	وزير الاشغال العامة محمد اسماعيل
كمال الدجاني	حنّا خلف	عبد الوهاب المجالي	
وزير الزراعة والانشاء والتعمير	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	وزير الشؤون الاجتماعية	وزير الصحة
قاسم الريماوي	خليل السالم	صبيحي امين عمرو	

## نموذج السيرة الذاتية للمدعي

بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٥ / ٨ / ١٩٦٢ .

نأمر بوضع النظام الآتي . -

نظام رقم (٦٠) لسنة ١٩٦٢

## نظام بلدية رام الله المعدل

المادة ١ - يطلق على هذا النظام اسم (نظام بلدية رام الله المعدل لسنة ١٩٦٢) ويقرأ مع النظام رقم ٢٨ لسنة ١٩٦١ المشار إليه فيما يلي بالنظام الأصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يعدل البند (١١) من المادة (٢٠) من الفصل الثاني من النظام الأصلي بحذف عبارة (مع دفع الفرق بين رسم الرخصة القديم والرسم بموجب هذا النظام في حالة وجود فرق) الواردة في آخره .

١٥ / ٨ / ١٩٦٢

### أحمد بن طلال

وزير المالية	وزير المواصلات	وزير التربية والتعليم	رئيس الوزراء ووزير الدفاع
عز الدين المفتي	داود ابو غزالة	قاضي القضاة	وزير الخارجية بالوكالة وصفي التل
وزير الداخلية	وزير العدل	وزير الاقتصاد الوطني	وزير الاشغال العامة محمد اسماعيل
كمال الدجاني	حنّا خلف	عبد الوهاب المجالي	
وزير الشؤون الاجتماعية	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	وزير الصحة	وزير الزراعة والانشاء والتعمير
خليل السالم	صبيحي امين عمرو	قاسم الريماوي	



## نظام تنظيم الوزارات وارتباط دوائر الحكومة بها المعدل

بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٨/٨/١٩٦٢

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٦١) لسنة ١٩٦٢

## نظام تنظيم الوزارات وارتباط دوائر الحكومة بها المعدل

المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام تنظيم الوزارات وارتباط دوائر الحكومة بها المعدل لسنة ١٩٦٢ ) ويقرأ مع النظام رقم ( ٢ ) لسنة ١٩٥٦ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة ( ٢ ) من النظام الاصيل على الوجه الآتي :-

أ - باضافة عبارة ( مكتب الارتباط الخارجي - محافظة القدس ) الى الفقرة ( ١ ) منها .

ب - بحذف عبارة ( مكتب الارتباط الخارجي ) الواردة في البند ( أ ) من الفقرة ( ٦ ) منها .

١٨/٨/١٩٦٢

## اختصار طلال

وزير المالية	وزير المواصلات	وزير التربية والتعليم	رئيس الوزراء ووزير الدفاع
عز الدين المفتي	داود ابو غزالة	وقاضي القضاة	ووزير الخارجية بالوكالة
		ابراهيم القبطان	وصفي التل
وزير الداخلية	وزير البلدية	وزير الاقتصاد الوطني	وزير الاشغال العامة
كمال الدجاني	سنا خلف	عبد الوهاب الهادي	محمد اسماعيل
وزير الزراعة والانشاء والتعمير	وزير الشؤون الاجتماعية	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	وزير الصحة
قاسم الريماوي	خليل السالم	صبيحي أمين عمرو	

## أمر دفاع رقم (٢٣) لسنة ١٩٦٢

صادر عن رئيس الوزراء

بمقتضى المادة ( ٥ ) من نظام الامن الاقتصادي رقم ٦ لسنة ١٩٣٩

١ - اعتباراً من تاريخ ١٩٦٢/٩/١ وحتى اشعار اخر يمنع صيد كافة الحيوانات والطيور على انواعها سواء بالاسلحة النارية او ببنادق الصيد او الشباك او اية وسيلة اخرى .

٢ - يحظر ايضا على اصحاب الفنادق والمطاعم وغيرهم من اصحاب المحلات العامة طيلة مدة العمل بهذا الامر تقديم لحوم صيد الطير او الحيوان سواء اكانت نيئة ام معدة للاكل بابة صورة كانت .

٣ - كل من يخالف هذا الامر او يعطي على علم منه اي اخبار كاذب بشأنه او يعيق او يمنع اي شخص من القيام بواجباته في سبيل تنفيذ احكام هذا الامر ، يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في المادة ( ٤ ) من قانون الدفاع لسنة ١٩٣٥ .

صدر عن رئاسة الوزراء بهذا اليوم الخامس والعشرين من شهر آب ١٩٦٢ .

رئيس الوزراء  
وصفي التل

## تصحيح خطأ

نقرأ المادة ١٦ من الاتفاقية الموقعة بين الحكومة واصحاب شركة تكميات الرشيد المنشورة في العدد ١٦٣١ من الجريدة الرسمية على النحو الآتي :

١٦ تدفع الاجور على النحو التالي بعد ضم ( اضافة ) نسبة مئوية مقدارها ٥% ( خمسة بالمائة )